حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٥) ٢٠١٣/٧/١٥

أوهام الحل السياسي... بين العسكرة وتدويل الصراع

علي الشيخ منصور

رغم مضي ٢٧ شهرا على انطلاقة الثورة السورية، سقط خلالها أكثر من مئة ألف شهيد في سوريا حتى الآن، وأعداد الجرحى والمصابين قاربت المليون شخص، أغلبهم مدنيين من النساء والأطفال ضحايا عنف النظام وجنونه، إضافة لتدمير مليوني مسكن ومبنى، وشل اقتصاد البلد، ما زال هنالك من يحلمون بحل سياسي، يلغي آثار كل الدماء التي سارت تحت جسر الثورة.

أحدث صرعات الحل السياسي تلك التي يبشرنا بها مركز الدراسات التابع للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، بصفتهم جهة مستقلة عن الادارة الأمريكية، تعمل على دفع نظام الأسد والمعارضة إلى مفاوضات، ربما تكون غير مباشرة، لغاية الوصول الى اتفاق قد يكون الفرصة الاخيرة لنجاة سوريا، مع أن تجربة المركز مع النظام السوري عام ٢٠١١ انتهت إلى نتيجة مفادها أن «العديد من الاشخاص في حكومة الأسد متحمسون حقا لمشروع الاصلاح... ولكن من هم في مراكز القرار الأمني والعسكري سخروا من فكرة التنازلات اي الاصلاحات»، بل قام النظام لاحقا، وفي سياق إصلاحاته باعتقال «العديد من أعضاء المعارضة وسجنوا بعد اجتماعهم مع ممثلي كارتر»!

وإن كانت أغلب مبادرات الحل السياسي السابقة تنطلق من الدعوة إلى وقف العنف بين طرفي الصراع، فإن النقطة الأولى في مبادرة السلام الراهنة تذهب أبعد من ذلك، لتقول بان على جميع القوى الخارجية التوقف عن إرسال الأسلحة إلى سوريا. كمقدمة لوقف العنف فيها، مع إشارة صريحة وانتقادية إلى دول نافذة إقليمياً ودولياً كالولايات المتحدة وروسيا وإيران وقطر المشاركة في عسكرة الصراع، «فالتسليح هو الشيء الأول الذي نحتاج إلى وقفه من جميع الاطراف».

وهنا يحق لنا أن تساءل: إذا كان مركز دراسات كارتر يستطيع أن يطلب إلى تلك الدول أن توقف إرسال الأسلحة إلى أطراف النزاع في سوريا، فهل يستطيع أن يلزم إيران وروسيا بوقف شحنات الأسلحة المتقدمة إلى سوريا؟ وهل يستطيع إقناع إيران أو إلزامها وقف تصدير المجاهدين والشبيحة لقتل الشعب السوري؟

ها هو وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري يعلن بأنه أبلغ الغربيين أن بلاده غير قادرة على وقف عملية نقل السلاح من طهران إلى دمشق إذا كانت هذه العملية موجودة، ودعاهم إلى إيقافها إذا كانت تخالف قرارات مجلس الأمن الدولي الذي يمنع دخول وخروج السلاح من إيران. مضيفاً: ليست لدينا وسائل ردع وأنظمة دفاع جوي ولا الطيران العسكري، الذي يمنع حصول مثل هذه الأمور أي «نقل السلاح»، فماذا يقول السيد كارتر في ذلك؟

وها هو مسعود البرزاني يخوض صراعاً مريراً مع حزب BYD وصلت حد أغلاق معبر «سيمالكا» الحدودي، لإجباره على قبول شرط الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقاسم السلطة في المناطق الشرقية من سوريا والتي أصبحت بتشجيع من النظام السوري مزرعة مستباحة لقوات BYD، فأي حل يحمله السيد كارتر للحفاظ على وحدة التراب السوري؟

وهل سمع السيد كارتر بأن جيش المهدي التابع لمقتدي الصدر، والمجمد نشاطه منذ عام ٢٠٠٨ يُعاد إحياؤه الآن بقرار إيراني، لإرسال أكثر من مئة ألف مقاتل، حاجة قوات الأسد وشبيحته للإستمرار في قتل السوريين، بعد أن استنفذت المجموعات التي جاءت باسم حزب الله اللبناني والعراقي طاقاتها القتالية؟

أي حل سياسي في هذه الأجواء من العسكرة والتدخل الخارجي الوقح في شؤون سوريا والسوريين؟!

الافتتاحية

هل يتفق الروس والأمريكان بشأن ثورتنا؟

سامي شيحان

بداية دعونا نفرق بين الموقفين الروسي والأمريكي من الثورة السورية، ليس دفاعا عن أمريكا التي نتفق مع الجميع أنها تلكأت كثيرا في دعم الثورة السلمية في سوريا، وما زالت تتلكأ في تزويد الجيش الحر بالسلاح النوعي، وبشكل خاص الصواريخ الحرارية المضادة للطيران، طالما أنها رفضت أصلاً فكرة إقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين.

بل نستطيع القول أكثر من ذلك أن نظام الأسد استفاد بالتأكيد من تلكوئها المشار إليه، بإعتباره جزأ من استراتيجية أوباما التي دفعنا ضريبتها غاليا في الثورة السورية، دون أن ننجر إلى مساواة ذلك بالدعم السياسي والعسكري غير المشروط من روسيا لنظام الأسد، بل والدفاع عن جرائمه بحق السوريين وتبريرها وفق ديماغوجيا النظام نفسها في الحديث عن عصابات إرهابية وجهاديين من القاعدة. من هنا نميز بين أصدقاء النظام القاتل لشعبه، وبين أصدقاء الشعب السوري حتى لو قصّروا في دعمنا، أو حتى لو اختلفنا معهم في نوعية الدعم وسوياته، ولا يجوز أن نتحدث عن اتفاق امريكي روسي بشأن ما يجري في سوريا، حتى لو تعلق الأمر بالموقف من الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا، ليس لأنها أقل أو أكثر خطرا من النظام على إسرائيل، بل لأن النظام ومعه الروس كانوا منذ البداية حريصين على وجود هذه المجموعات لتبرير حربهم القذرة ضد الشعب السوري، ولأن القضاء عليها من وجهة نظرهم، يعني استتباب الوضع لصالح بقاء الأسد وسلالته الدموية، باعتباره الضامن الوحيد لمصالح روسيا في مياه المتوسط الدافئة، بينما الطرف الأمريكي لا يمكن أن يتفق مع الروس على وجود هذه المجموعات إلا في أوهام العقل التآمري، وفي المرحلة التالية للقضاء على هذه المجموعات، لن تكون الإدارة الأمريكية والغرب عموماً سعداء ببقاء هكذا نظام سقط بالمعنى الأخلاقي والسياسي والإنساني، وغدتْ مسألة إسقاط آلته العسكرية والأمنية مهمة ملحة.

سياسة التدمير.. وقصة «حدوة الفرس»

جمال حمود

منذ نجاحه في القصير، بدعم واضح من حلفائه الطائفيين (حزب الله والحرس الثوري)، أصيب النظام بحالة من الجنون العسكري الدموي، وراح يتحدث عن حلب و«تحريرها». ولكن عملياته المركّزة كانت تستهدف مدينة حمص، وريف العاصمة دمشق.

وتبين المعارك الجارية في حمص وريف دمشق، أن لا تقدم يذكر، في الجبهتين، رغم الاختلال الكبير في موازين القوى، والامكانات التقنية واللوجستية. وتبدو حمص الهدف الاستراتيجي للنظام، لأسباب كثيرة، حيث مفتاح الخيارات السياسية يرتبط بمصير المعركة في حمص. لكن تلك الخيارات كلها، تقع تحت سقف استعادة النظام للسيطرة الحقيقية على البلاد.

ونذكر هنا، خيار التفاوض بشروط أفضل، ومن الموقع الأقوى، وخيار الانكفاء والتقوقع الجغرافي، بحدود ما يظنه النظام، حاضنته الاجتماعية الطائفية. والخيار الثالث، وهو التشبث بالسيطرة الكلية الشاملة على الأراضي التي فقدها، وأصبحت تحت سلطة كتائب الثوار.

من المؤكد أن بعض المتحكمين بالقرار، يتخبطون في توجيه المعارك على الأرض. ويتنقلون من جبهة إلى أخرى دون حسم أية معركة، والقصير هي الاستثناء. ويبدو أن التركيز على حمص، يأتي كمحاولة أخيرة لاستعادة الثقة بإمكانية النظام، التنقل بين الخيارات بمرونة أعلى وكلفة أقل. حتى الخيار الموهوم باستعادة السيطرة الكاملة، حين يلاقي الفشل، يكون الخيار الآخر (التفاوض، وتغيير الجغرافيا والديموغرافيا)، خط دفاع ثان عن مصالح الطغمة الفاشية.

لأن تركيزه على حمص وريف دمشق، وعجزه عن حسم المعركة فيهما، تواكب مع تقهقر سيطرته على مناطق في الشمال، في محافظتي إدلب وحلب، وأجزاء من ريف حماة، إضافة لانحسار سيطرته على مناطق جديدة في محافظة درعا، كما في القنيطرة. وما يتوفر له من» كاريدورات» للمرور والنقل وتنقيل القوات، ليس آمنا، مما يخسره الكثير الكثير، على طرقات الحركة العسكرية. بالعكس من حركة قوات الثوار، التي لا تملك معدات، تجعل

تنقلها بطيئا ومترهلا.

ثمة ارتياح لقوات النظام، يعزز أوهام قيادته، بالقدرة على كسب الوقت بشكل مفتوح، وتعديل الخيارات، باستثمار الموقفين الدولي، والاقليمي، العاجزين حتى اللحظة، عن اتخاذ الموقف الحاسم لحماية الشعب السوري من بطش النظام وهمجيته.

ومع ذلك ، ورغم كل ما توفر له، من امكانات، وظروف مواتية، سيبقى حاله، كحال البدوي الذي فقد حصانه، وبعد جهد طويل ، استغرق زمنا، وجد حذوة واحدة من حذوات الحصان، فوقف مسرورا وقال «لم يبق سوى ثلاث حذوات، وثم الفرس، وتنتهي مشكلتي».

هذا هو واقع النظام، في ظل أوهامه المستشرية، وبعد أن هيئ له ، بتقدمه الطفيف، في بعض المواقع، أنه سيستعيد سيطرته الكاملة، ويعود إلى سابق عهده، في السيطرة الدكتاتورية على البلد.

لكن حذوة واحدة لا تستعيد الفرس، إلا بالتمنيات والأوهام!!

التغييرات في قيادة حزب النظام؟

نبيل حيفاوي

منذ استلام حافظ أسد السلطة (تشرين الثاني/ ١٩٧٩)، أخذ يعيد ترتيب أوضاع الحكم، بما يجعله قادرا على الإمساك بمقدرات البلاد كافة. وفي سبيل ذلك، بدأ بهيكلة جديدة للجيش ومؤسسات الأمن، باعتبارهما الأداة الأهم التي تجعله قادرا على الحفاظ على السيطرة على سوريا، وتوجيه البلاد نحو أهدافه، ومصالحه.

ومن حينه، بدأ كل شيئ في سوريا، يتجه نحو دكتاتورية، تلغي كل مشاركة ، حقيقية في صنع القرار، من أطراف أخرى، بما فيها حزب البعث، و بالطبع من أية أحزاب أو تنظيمات أخرى. واستمر حافظ أسد، في خطواته وترتيباته الداخلية، أكثر من عقد من الزمن، حتى استطاع، ترسيخ حكم الفرد الدكتاتوري، اعتمادا على قادة أمنيين وعسكريين، صنعهم هو، على أساس الولاء الشخصي، والخلفية الأسرية والمناطقية، المتواشجة مع البيئة الطائفية.

ومنذ ١٩٨٢وصاعدا لم يعد في سوريا، ما يمكن تسميته نظام حكم، ولا مؤسسات دولة، فقط هناك سلطة عسكرية أمنية، يمسك بها فرد، ويغير في هرمها ومهامها ومناصب رجالاتها، كما يشاء، دون قدرة من أحد للاعتراض عليه. فقط كانت أزمته مع شقيقه رفعت، هي الأبرز، وهي أزمة «من هو الرجل الأقوى في العائلة» وقد حسمت الأزمة عائليا. بعد حسم الصراع بينهما استقرت فكرة التوريث لسلالة الفرد، وليس لأحد أفراد الأسرة. وجاءت تجربة إعداد ابنه باسل، وبعد مقتله، كان بشار هو الذي جرى إعداده للوراثة. في هذه الأثناء، لم يعد للحزب أو الحكومة ولا « البرلمان»، أي دور، حتى ولو استشاريا، القرارات تتلقاها هذه التشكيلات، وما عليها سوى التنفيذ، والمسموح لها فقط.

التنافس على إظهار الولاء المطلق للدكتاتور وطغمته الضيقة، وسوى ذلك فإن أي اعتراض أو نقاش لقرار ما، بمثابة حكم إعدام على المعترض. وهو ما لحق برئيس الوزراء (الزعبي) وعدد من الجنرالات.

ومع مبايعة بشار، وفق الخطة المعدة قبل موت الأب، كانت السلطة المطلقة بيديه، دون أي اعتراض من قبل الحزب أوحتى من قبل أحزاب مايدعى الجبهة الوطنية، حتى الحكومة والبرلمان كانت وظيفتهم فقط تعديل الدستور، ليتناسب مع سن «الرئيس الوريث».

وعليه فإن رؤية التغييرات في الحزب أو الحكومة، وحتى في التشريعات والقرارات، لايمكن أن تؤخذ إلا باعتبارها تخدم الدكتاتور والطغمة الملتفة حوله بقوة. فما الذي أراده بشار من تغييراته في القيادة القطرية؟

من المعروف أن مجموعة من الحزبيين» الكبار»، جل ما يطمحون اليه، رضا الطغمة الأمنية العسكرية عليهم، وفي سبيل ذلك، يتحركون لتعزيز مكانتهم مع الحلقة الضيقة للطغمة الحاكمة، وأولها الرئيس وشقيقه.

أما الملفت، في هذه الظروف، إخراج فاروق الشرع من قيادة الحزب. وكان قد تسرب قبل فترة، أن الإيرانيين اقترحوا على بشار، أن يخرج الشرع من منصبه الحزبي، تمهيدا لإنهاء وظيفته كنائب للرئيس. وجاء ذلك بعد، تكرار اسم الشرع، لدى الدبلوماسية الدولية، كقائد للمرحلة الانتقالية لحل الأزمة المستعصية. ولم تكن القوى المعارضة للنظام متشددة إزاء فكرة: أن يقود الشرع المرحلة الانتقالية. وعلى هذه الخلفية، يمكن فهم أحد أهم دوافع التغيير في القيادة القطرية لحزب السلطة.

ومن جانب آخر يمكن اعتبار تغييرات القيادة القطرية، استباقا لاعتراضات خجولة، أو ربما انشقاق لبعض الأسماء التي طالها التغيير. وهو ما يمكن ربطه بمضي النظام نحو جرائم كبيرة ودموية في الأيام القادمة. حيث يحتاج الى تماسك مطلق وأعلى من الفترة السابقة.

وفي عموم فهمنا لهذا النظام، من الوهم الاعتقاد بأن تعديلات القيادة القطرية، تعني شيئا له صلة بمصلحة البلد والشعب. وسوى ذلك كل الاحتمالات والمقاربات ممكنة.

الفيس بوك يتحول إلى وكالات أنباء لدعم الثورة

نعيم نصار

يبتكر السوريون الواقفون مع ثورتهم كل يوم مئات الأساليب لدعم الثوار على الأرض، وكلما أوغل النظام في توحشه الأمني والعسكري في محاولاته القضاء على كتائب الجيش الحر تنوعت أساليب السوريين في الرد وتقديم العون (ما أمكن) لمن بقي صامدا ويقاتل، ومن هذه الأساليب (الفيس بوك) هذه الوسيلة التي وجدت من أجل التواصل الاجتماعي، فحولها آلاف السوريين إلى وكالات أنباء فعلية، ووسائل إعلام حقيقية تساند الجيش الحر والثوار والناس على الأرض، وهاهي جدران الفيس تنقل لنا كل يوم مئات التقارير الميدانية عن أحوال الناس في الغوطة الشرقية ومناطقها وقراها، كما تنقل أحوال الناس ومعاناتهم في حلب وريفها، إضافة إلى الخبر الذي ينتقل بسرعة كبيرة على هذه الصفحات وتحرص أسماء معينة على نقله بمهنية، هناك التقارير التي يتم تداولها والتحليلات والآراء الغنية التي تنتشر على آلاف الصفحات لسوريين توزعوا في العيش داخل سوريا في مناطق تحررت أو في مناطق ماتزال تحت سيطرة جيش النظام، أو في الخارج.

ومن أهم الأسماء التي تفرغ صاحبها للثورة السورية، السيد (أحمد حسن) مدير تحرير موقع عين الشام الإخبارية، الذي يحرص على نقل مختلف الأخبار ومن مختلف الجهات والمصادر رغم وضوح اتجاهه الإسلامي، إضافة إلى نشره للتقارير والتحليلات من مختلف التوجهات والتيارات الفكرية، وحين كانت القنوات الفضائية العربية مشغولة بالخبر المصري منذ أيام، كان حسن مواظبا على نقل أخبار الثورة والساحة السورية، فيوم الجمعة ٥-٧ نشر أسماء شهداء سوريا (حتى اللحظة ثلاثة وخمسون شهيداً بينهم سبع سيدات وستة أطفال وشهيدان تحت التعذيب).

وكان قبلها قد نشر خبرا أخذه من التايمز البريطانية يفيد: اعتبرت صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ اليوم ٤-٧-٢٠١٣ أن الرئيس بشار الأسد قد حقق المواصفات التالية :

- أكثر رئيس على مر العصور تم الاستهزاء به من قبل شعبه بالصور والعبارات الكاريكاتورية
- من أكثر الرؤساء غباء على مر العصور «جاء ترتيبه الخامس»
- أكثر رجل بالعالم قد تسبب بشتم ولعن والده من قبل الشعب.
- أغنى رئيس بأفقر دولة.

وانتهت بقولها ولكنه بهذه الفترة هو ممتاز فأن تقود حمار أفضل من أن تقود ذئب.

في الخبر السوري، برزت الهجمة المستمرة على أحياء حمص المحاصرة، وكان هناك خبر سوري هام جدا وهو إعلان السجينات السوريات في عدرا الإضراب بدءا من١-٧، وقد نقلت صفحة الشاعرة السورية (رشا عمران) قيام السجيناتّ بتوجيه رسالة إلى رئيس النيابة في محكمة قضايا الإرهاب، من قبل المعتقلات السوريات في عدرا، يشرحن فيها التكتم المقصود على أوضاعهن من قبل إدارة السجن، ويطلبن منه التدخل للإفراج عنهن، ويعلمنه بدخولهن (الإضراب السلمي).

وصفحة عمران لا تحمل كما كبيرا من الأخبار كما يفعل أحمد حسن، لكنها تحمل الكثير من الآراء لها ولغيرها وقد كتبت منذ أكثر من عام أن أسوأ خيار أمام الشعب السوري حتى الآن هو بقاء النظام.

صفحة الصحفي علي ديوب أيضا هي منبر إعلامي حقيقي، يدافع فيه عن الثورة ويرصد أحوال الناس، ويكتب معرّيا أوراق التوت التي تحاول سلطة العسكر والأمن التستر بها.

ومن الصفحات الهامة، صفحة (أكاد الجبل) وهو اسم مستعار، وعلى الأغلب يعيش صاحبه في الداخل، هي منبر ووكالة أنباء فعلية تعمل بدون انقطاع لصالح الثورة السورية، لابل يقوم صاحبها، بحملة إغاثة من أجل الشعب السوري، هي من أهم الحملات المدنية التي تقام في هذه المرحلة الصعبة، ويتضح من تفاعل السوريين معها أنه شخص موثوق جدا من قبل السوريين، وقد نظم عمليات التبرع على عدة صفحات فيسبوكية خاصة بالحملة، تحمل في ثناياها قدرة تنظيمية فائقة ومعرفة بأدق التفاصيل السورية. وعلى هذه الصفحة نجد التعامل مع مختلف الآراء المعارضة الناقدة لأحوال الائتلاف السوري المعارض.. وهاهو ينقل من صفحة دينا أتاسي عن الأب باولو: حمص احتلت قلبي منذ زمن بعيد، طلبت من وزيرة الخارجية الإيطالية أقله أقنعة تحمي من الغازات. الأب باولو أنت سوري أكثر بكثير من أكثرنا.

في صفحة أكاد نقل مستمر على مدار الساعة لمختلف أخبار المناطق السورية التي تتعرض للقصف اليومي، كما تحمل صفحته أخبار وآراء مختلف المعارضين السوريين فيما يخص أحوال الثورة والمقاومة الشعبية. والمهنية العالية لصفحة أكاد وأمثاله تجعلها منبرا إعلاميا، ومكان توثيق أيضا لجرائم النظام على الشعب السوري.

الصحفي المعارض حكم البابا، والذي أبدى في الأيام الأخيرة تعاطفا كبيرا مع حركة الإخوان في مصر، ويشن هجوما دائما على النظام السوري راصدا جرائمه اليومية، تحمل صفحته الكثير من الآراء الخاصة به و المليئة بالشحن الطائفي، فحين ورد خبر اعتقال كاتب السيناريو المعارض (فؤاد حميرة) لمّح البابا وفي أكثر من نص إلى أن (الطائفة العلوية) لايمكن أن يكون عندها معارضين. ولا نعرف متى يتخلص البابا من عقدته هذه ، فقد كتب في صفحته منذ أيام مشككا بما فعله (محمد سلمان) وزير الإعلام السابق، عندما أسس تجمعا يفترق عشر بالمليار عن النظام، وكيف تم استدعاؤه من قبل علي مملوك ليهدده بفتح ملفات فساده إذا لم يعد إلى حظيرة الطاعة، بدورنا لا نعرف كيف يحارب البابا نظرية المؤامرة التي يلف النظام نفسه بها، ويعود إلى نفس المطب (المؤامرة) في تحليله، فالعلويون هم السلطة. ولا نعرف رأيه مثلا بوزير إعلام النظام عمران الزعبي وهو(سني) من حوران، و بالآخر (الحلقي) رئيس حكومة النظام؟ ومئات المسؤولين الموجودين على رأس عملهم حتى تاريخه من مختلف الطوائف بما فيها الطائفة السنية!.

النظام الاستبدادي الذي برع فقط في القتل والاعتقال مازال شغله الشاغل على هذا الصعيد اختراق أوساط الناشطين بأسماء مستعارة أو حقيقية تدعي مناصرة الثورة من أجل بث الأخبار الكاذبة والإشاعات.. ومنذ أيام اكتشف الناشطون وجود شبيح على الفيس باسم أنثى هي (مها الحاج) وهذا الشبيح كان من أوائل الذين روجوا لإشاعة مقتل الأسد من حوالي الشهر نقلا عن قناة إسرائيلية. وتتابع أجهزة النظام الأمنية مراقبة مايكتبه السوريون المعارضون، وتحاول قدر الإمكان بث الرعب والخوف بينهم، وثمة اعتقالات عديدة قامت بها لعشرات الأشخاص بسبب كتابات دونها سوريون على جدران الفيس.

وإذا ابتعدنا عن اللغة العاطفية، فإن ما يحصل في الواقع السوري وتعكسه صفحات الفيس، دليل على حيوية فائقة تسجل للسوريين، لأنهم يستثمرون وسيلة تواصل اجتماعي لتكون وسيلتهم الإعلامية، وعبر هذه الوسيلة تتحقق حرية تدفق المعلومات والأخبار والتحليلات، وهذا ما افتقده السوريون طوال سنوات حكم الأمن والعسكر.

ومن الصعب رصد آلاف الأسماء السورية التي تعمل داعمة للثورة في مختلف المجالات. لكنها الحرية.. تذوقها السوريون.. ولن يكون بمستطاع أي قوة بالعالم أن تنتزعها منهم.

العراق/ الأردن/ تركيا يمنعون السوريين من الفرار من الحرب

١/ يوليو/ ٢٠١٣: هيومن رايتس ووتش

(هاتاي) ـ قالت هيومن رايتس ووتش إنّ حرس الحدود العراقي والأردني والتركي يمنع عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يحاولون الفرار من سوريا. حيث قاموا بإغلاق العديد من المعابر الحدودية تماماً، أو بالسماح لأعداد محدودة فقط من السوريين بالعبور، مما يترك عشرات الآلاف عالقين في ظروف خطيرة بالمناطق الحدودية السورية المنكوبة بالنزاع، وحده لبنان يتبع سياسة الحدود المفتوحة مع السوريين الفارين من النزاع.

وفي ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٣، ظهرت تقارير تفيد بشن غارات جوية على مخيم باب السلام السوري المخصص للسوريين النازحين قرب الحدود التركية، حيث يعلق آلاف الأشخاص منذ أغسطس/آب ٢٠١٢ لأنّ تركيا ترفض السماح لهم بالدخول. وقال ناشط سوري زار المخيم في ٢٦ يونيو/ حزيران لـ هيومن رايتس ووتش إنّ الهجمات أصابت سبعة من سكان المخيم. مضيفاً إنّ السبعة سُمح لهم بدخول تركيا لتلقي العلاج لكن السلطات التركية أبقت المعبر الحدودي القريب مغلقاً، رغم احتجاجات السوريين المقيمين في مخيم باب السلام.

قال جيري سمسون، باحث أول في شؤون اللاجئين في هيومن رايتس ووتش: «على جيران سوريا التوقف عن إعادة أشخاص منكوبين إلى أماكن تتعرض فيها حياتهم للخطر». وثقت هيومن رايتس ووتش أوضاع اللاجئين على الحدود السورية:

تصر السلطات المركزية في العراق على أنها ستسمح بدخول «الحالات الإنسانية العاجلة» وحالات لم شمل الأسر. لكنها فرضت قيوداً شديدة على عدد السوريين المسموح لهم بالدخول منذ أغسطس/آب ٢٠١٢، كما توقف توافد لاجئين جدد تقريباً في أواخر مارس/آذار.

أمّا تركيا فتمنع دخول الآلاف من السوريين من باب السلام وأطمة وغيرها من المعابر الحدودية مع سوريا، وتسمح على نحو متقطع فحسب بعبور أعداد صغيرة من مخيم باب السلام وغيره من مخيمات النازحين السوريين في سوريا بالقرب من الحدود التركية إلى داخل تركيا، مما يتسبب في بقاء الآلاف لأسابيع أو شهور داخل سوريا. ففي أكتوبر/ تشرين الأول قال مسؤول تركي كبير لـ هيومن رايتس ووتش إن مخيمات اللاجئين داخل البلاد امتلأت، وقال إنه بدلاً من السماح لمزيد من اللاجئين السوريين بالدخول، تعمل الحكومة على ضمان وصول المساعدات إلى السوريين الموجودين في مناطق قريبة من الحدود.

وفقاً للمفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين، كان الأردن حتى منتصف يونيو/ حزيران يستضيف أكثر من ٤٨٠ ألف لاجئ سوري من المسجلين لدى المفوضية أو يجري تسجيلهم، بينما تستضيف تركيا أكثر من ٣٨٧ ألفاً، ويستضيف العراق أكثر من ١٥٨ ألفاً. ويوجد في لبنان أكثر من ٥٥٠ ألفاً من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية أو يجري تسجيلهم، والذين يضيفون إلى سكانه ما يقرب من ١٠ بالمئة، بينما تقدر الحكومة اللبنانية أعداد السوريين في البلاد بأكثر من مليون.

صد اللاجئين على الحدود العراقية

حتى ٢٥ يونيو/ حزيران كانت المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين قد سجلت ١٥٩١٤٠ شخصاً، معظمهم من السوريين الأكراد، في العراق. يعيش نحو ٥٥٠٠ من هؤلاء في مخيم القائم، بينما يعيش الباقون في منطقة كردستان العراق: نحو ٦٠ ألفاً في مخيم دوميز، ونحو مئة ألف آخرين أغلبهم في مدينة دهوك، على مسافة نحو ٦٠ كيلومتراً من الحدود السورية. ورغم قبول هذه الأعداد، إلا أن السلطات العراقية منعت دخول الآلاف، وربما عشرات الآلاف من السوريين العالقين على الحدود.

في أواخر سبتمبر/ أيلول قال سوريون من العالقين على الجانب السوري للمنظمة إنهم منعوا هم وآلاف غيرهم من العبور إلى داخل العراق منذ منتصف أغسطس/ آب. في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول قالت وكالة محلية للإغاثة لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات العراقية، بين ٢٤ سبتمبر/ أيلول و١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، لم تسمح إلا بعبور نحو ١٢٥ شخصاً في اليوم. وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، دعت هيومن رايتس ووتش السلطات العراقية إلى إعادة فتح المعبر.

تقول مفوضية اللاجئين ووكالات الإغاثة المحلية إن السلطات، بين أكتوبر/ تشرين الأول وأواخر مارس/ آذار ٢٠١٣، سمحت لعدد قليل من اللاجئين السوريين فحسب بالعبور من معبر القائم، بغرض لم شمل العائلات في المقام الأول.

إغلاق معبر بيشابور الحدودي غير الرسمي في مايو/أيار ٢٠١٣

تقول مفوضية اللاجئين إنه لم يتم منذ أكتوبر/تشرين الأول السماح لمعظم اللاجئين السوريين الذين يحاولون دخول العراق بالعبور إلى منطقة كردستان العراق إلا عبر معبر بيشابور الحدودي غير الرسمي، الذي تديره حكومة كردستان الإقليمية. ويبعد المعبر نحو ٢٠ كيلومتراً من مدينة دهوك، و٦٠ كيلومتراً من مخيم دوميز للاجئين. وبحسب مفوضية اللاجئين، قامت سلطات حكومة كردستان الإقليمية في ١٩ مايو/ أيار بإغلاق المعبر تماماً. وقالت مصادر أخرى إن مسعود البرزاني رئيس حكومة كردستان الإقليمية أمر بالإغلاق شخصياً بعد مزاعم بقيام حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا باحتجاز ٧٥ شخصاً من حزب كردستان الديمقراطي السوري في منتصف مايو/ أيار. وأبدت هيومن رايتس ووتش القلق من تصريحات مفوضية اللاجئين بأن سلطات حكومة كردستان الإقليمية لم تفتح المعبر في يونيو/ حزيران إلا للسماح للسوريين بالعودة إلى سوريا.

صد اللاجئين على الحدود الأردنية

حتى يونيو/ حزيران كانت مفوضية اللاجئين قد سجلت أو تسجل أكثر من ٤٨٠ ألف لاجئ سوري في الأردن. إلا أن السلطات الأردنية تمنع الآلاف، وربما عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين والرجال غير المتزوجين والأشخاص غير الموثقين الفارين من النزاع السوري من

العبور إلى داخل الأردن.

بين مارس/ آذار ومايو/ أيار سجلت مفوضية اللاجئين ما يتراوح بين ألف وألفين يومياً في مخيم الزعتري. وبين ١١ و١٦ مايو/ أيار، سجلت منظمة الهجرة الدولية ـ التي تسجل طالبي اللجوء السوريين مسبقاً وهم يعبرون الحدود إلى داخل الأردن قبل نقلهم إلى مخيم الزعتري للاجئين للتسجيل الرسمي لدى مفوضية اللاجئين ـ سجلت في المتوسط ١٥٥٣ يومياً.

في ١٧ مايو/ أيار سجلت منظمة الهجرة الدولية ٣٦٩ شخصاً فقط، وفي ١٨ مايو/ أيار انحدر الرقم إلى ١٠٧. بين ١٩ و٢٣ مايو/ أيار لم يسجل إلا ٣٤ شخصاً وكان المتوسط اليومي بين ٢٤ و٢٧ مايو/ أيار هو ١٣٣. في نهاية مايو/ أيار تزايدت الأعداد ثانية لكنها تباينت إلى حد بعيد بعد ذلك على مدار الأسابيع التالية: ١٣٢٨ في ٢٨ مايو/ أيار، وتباينات حادة بين ٢٩ مايو/ أيار و٤ يونيو/ حزيران يبلغ أقصاها ٩٢٨ وأدناها ٤٨، وبمتوسط بلغ ٤٣٠ يومياً بين ٥ و١٥ يونيو/ حزيران.

المخاطر الأمنية على اللاجئين المحتملين في المناطق الحدودية

قالت هيومن رايتس ووتش إن هجمات الطيران والمدفعية من قبل القوات الموالية للرئيس بشار الأسد على المناطق الحدودية السورية كانت أقل منها على المناطق الأخرى، ومع ذلك فإن الآلاف من اللاجئين المحتملين الذين حرموا من الدخول إلى العراق والأردن وتركيا موجودون في مناطق شهدت وتعرضت لغارات بنيران الطائرات والمدفعية.

وقال مسؤولون أردنيون للمنظمة إنه في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٣ قام جنود سوريون بإطلاق النار مباشرة على لاجئين لمنعهم من بلوغ الحدود، وسبق للمنظمة نشر تقريرعن قيام جنود سوريين بإطلاق النار على السوريين وهم يحاولون العبور إلى داخل الأردن. كما تعرضت مخيمات النازحين الكبيرة في باب السلام وأطمة داخل سوريا قرب الحدود التركية لهجمات القوات الجوية السورية، منها الهجمات يوم ٢٥ يونيو/ حزيران على باب السلام، وهجمة على أطمة في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني.

للمزيد:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/07/01

الخط الأحمر روسي هذه المرة!

محمد سليم

يبدو أنه صار لروسيا خطها الأحمر أيضاً، فقد خرج المندوب الروسي في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، ليؤكد أن المعارضة السورية استخدمت الأسلحة الكيماوية في قصفها لخان العسل، وخلافاً لنظرائهم الأمريكيين الذين حولوا خطوطهم الحمراء إلى موضع تندر، فإن المسؤولين الروس يبدون همة عالية وميلاً كبيراً إلى الحسم في دفاعهم عن خطهم الأحمر حديث الولادة..

إنهم يقودون حملة دبلوماسية وإعلامية نشطة، وعلى مستويات متعددة، وقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، على أن نتائج التحقيقات التي أجرتها بلاده في استخدام السلاح الكيماوي تشير إلى أن قنابل محملة بغاز السارين تم استخدامها قرب حلب، وأن تلك القنابل تم تصنيعها في مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية. وبدا لافروف غاضباً (كعادته) وهو ينذر العالم بأن موسكو ترفض أي تشكيك في مصداقية تلك التحقيقات..

وبسرعة مذهلة سلمت موسكو الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تقريراً من ٨٠ صفحة، ومما جاء في التقرير أن «نظام الأسد طلب من روسيا التحقيق في الهجوم، واستجابت موسكو خاصة أن فريق خبراء الأمم المتحدة للتحقيق في احتمال استخدام الأسلحة الكيماوية غير قادر على دخول سوريا»..!

ولكي يطمئننا التقرير إلى نزاهة استنتاجاته، فقد أكد أنه «تم تحليل عينات أخذت من موقع القذيفة في المختبرات الروسية المعتمدة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية»..!!

وما هي الأدلة التي بنى عليها الروس مزاعمهم؟

يقول تقريرهم: «القذيفة كانت صناعة محلية، وكان هناك غياب لمعايير الصناعة الكيماوية وغياب للمثبتات الكيماوية التي تحتاج إلى تخزين طويل الأمد ليتم استخدامها لاحقا»... إذاً فالمعارضة السورية، قليلة الخبرة، هي التي استخدمت هذا السلاح الكيماوي!!!

يا له من تقرير غريب مبني على منطق أغرب.. فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة غير قادر، ولأسباب لا يعلمها أحد، على دخول سوريا، وبما أن النظام السوري حريص على وطنه وضنين بأمن مواطنيه فقد استنجد بحلفائه الروس، الذين سارعوا إلى إجراء تحقيقات سرية من وراء ظهر العالم، متوصلين إلى نتائج قاطعة لا يسمحون لأحد بالتشكيك فيها، والدليل الذي بحوزتهم لا يرقى إليه الشك: القذائف مصنوعة برداءة بالغة مما يعني أن المعارضة، وليس النظام، هي من يقف وراءها!

على الأرجح فإن الروس أنفسهم لا يأخذون هذه المسالة على محمل الجد، وهم متأكدون، أكثر من غيرهم، أن تحقيقات فعلية ونزيهة سوف تفضي سريعاً إلى دحض هذه الرواية الركيكة، وكل ما هنالك أنهم يريدون متابعة تشويه صورة المعارضة، وترسيخ فكرة أن ما يدور في سوريا هو حرب بين طرفين يستخدم كل منهما ما يتاح له من الأسلحة، وكذلك يريد الروس إحراج حلفاء المعارضة السورية لموازنة إحراجهم هم في شأن الكيماوي..

ثمة هدف آخر، فمسألة «كيماوي المعارضة» جاءت عقب السخط الروسي على الائتلاف الوطني لأنه رفض حضور مؤتمر جنيف قبل تغيير موازين القوى على الأرض، ويعتقد الروس أنهم بإثارة هذه القضية المختلقة يضغطون على الائتلاف ويجبرونه على الحضور إلى المؤتمر..

وأياً كان الهدف الروسي الحقيقي فإن ورقة اتهام المعارضة باستخدام الكيماوي سوف تحترق سريعاً، ودون أن تحقق أي مردود يذكر، والموقف الدولي (الأمريكي خاصة) البارد، بل والهازئ، يؤكد ذلك.

النكتة التي لا تضحك أحداً

ياسر عطا الله

يصور النظام السوري سقوط إخوان مصر على أنه نصر له، حتى أن بعض الشبيحة الإعلاميين نسبوا هذا السقوط إلى نظامهم الممانع، فـ «صمود دمشق قلب العروبة النابض أمام المؤامرة الأمريكية الصهيونية الإخوانية هو الذي دفع الشعب المصري إلى الخروج بالملايين لينقض على حكم مرسي، مطالباً بإعادة مصر إلى عروبتها، وإقامة نظام جديد يستلهم النموذج السوري الممانع»!

وقد انساق هؤلاء في لعبة إسقاط غريبة قرؤوا من خلالها الحدث المصري على خلفية الحدث السوري، ليصلوا إلى مطابقة تامة بين مجريات الحدثين وبين أطرافهما الفاعلة..

ففي مصر، كما في سوريا، اختبأ الإخوان المسلمون خلف الشعارات البراقة عن الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي مصر، كما في سوريا، انخدع الشعب بهذه الشعارات وسار وراء الإخوان. وفي مصر، كما في سوريا، تصدى الجيش الوطني لهذه المؤامرة وأحبطها، منحازاً إلى الشعب وإلى المصلحة الوطنية العليا وإلى الهوية القومية الأصيلة.. في مصر صحا الشعب على خديعة الإخوان وانتفض ضدهم واقفاً يداً بيد مع الجيش، وفي سوريا يؤمل أن يصحو الشعب كذلك على هذه الخديعة فيقف مع جيشه الباسل ضد المتآمرين..!!

هكذا يقفز هؤلاء على كل الفوارق التي تفقأ العين، فالجيش المصري لم يكن أثناء ثورة يناير جيش مبارك، لم يقصف المتظاهرين بالمدفعية والدبابات، ولم يرجمهم بالصواريخ ولم يمطرهم ببراميل المتفجرات.. على العكس من ذلك، انحاز إلى الشعب المصري، وأجبر مبارك على التنحي. وكذلك فعل في ثورة يونيو، إذ دافع عن المتظاهرين السلميين وحمى المنشآت الاستراتيجية قبل أن يتدخل لصالح الإرادة الشعبية.. أي باختصار لقد كان الجيش المصري النقيض الكامل لجيش النظام السوري.

وحتى المقارنة مع حكم الإخوان المصريين لا تصب في مصلحة النظام السوري، فنظام مرسي، ورغم أخطائه الكثيرة طيلة السنة التي شكلت فترة حكمه، لم يقم باغتيال خصومه ولم يودعهم السجون ولم ينفهم إلى خارج البلاد.. غير أن النقطة الأهم هي أن الشعب المصري، الذي انتفض ضد الإخوان، لم يغير رأيه بنظام مبارك (توأم النظام السوري)، وهو لم يخرج بالملايين ليعتذر منه أو ليعيده إلى الحكم، أو ليورث ابنه جمال مقاليد مصر. لقد ثار المصريون لإقامة نموذج جديد مفارق لحكم مبارك ولحكم الإخوان معاً.. نموذج ديمقراطي تعددي مدني، لا يجمعه بالنموذج السوري أي قاسم مشترك، بل على العكس إنه نموذج مناقض لنظام البعث تماماً..

لم يُطلق في ميادين الثورة المصرية هتاف واحد يحيي «المقاومة»، ولم تُرفع لافتة واحدة تناصر دول الممانعة، ما يجعل من الدعوى أن الثورة المصرية قامت لتستلهم النموذج السوري ولتدخل مصر في محور الممانعة.. ضرباً من الخيال، بل مجرد نكتة سمجة.

أما الجيش المصري، الذي يطنب النظام السوري في مديحه هذه الأيام، فهو يمتلك في موقفه ضد الإخوان حوافز تعاكس التوجه الممانع، إذ صار معروفاً أن مرسي أغضب الجيش بتغاضيه عن التغلغل الإيراني، وقد روى الباحث المقرب من جهاز المخابرات العسكرية المصرية، عبد الرحيم علي، أن مدير هذا الجهاز ذهب إلى الرئيس مرسي بتقرير مفصل من عشرين صفحة عن شبكة تجسس إيرانية داخل مصر، غير أن الرئيس الإخواني قلل من شأن الموضوع وطلب طيه، الشيء الذي أوغر صدر الجيش وقائده..

ثم ماذا نقول عن الدعم السعودي اللامحدود لثورة يونيو ولموقف الجيش؟ هل تدفع السعودية كل هذه المليارات من أجل رمي مصر في حضن المحور الممانع؟!

كلها أيام وتتجلى الحقائق أكثر وتنتهي هذه المقطوعة النشاز التي يعزفها النظام السوري.

محنة السوريين في مصر

صفوان القادري

تداول عدد من سكان مدينة دمياط المصرية بياناً يحمل توقيع «ميدان الثورة بدمياط»، ويطلب البيان من السوريين الموجودين في المحافظة أن «يلتزموا بنطاق الضيافة»، وأن يراعوا عدم التدخل في الشؤون المصرية، وعدم مساندة فصيل الإخوان كما حدث في ميدان رابعة العدوية.

وطالب البيان السوريين بضرورة تعليق لافتات على منشآتهم ومحالهم التجارية تأييدا لثورة ٣٠ يونيو ولإرادة الشعب المصري، وإلا لن يكون لهم مكان بعد اليوم في مصر عامة، ودمياط خاصة.

هكذا وكأن السوريين ينقصهم مزيد من المصائب حتى ينخرطوا في مشكلات مصر الداخلية، ورغم أن التقارير الإعلامية قد ضخمت هذا الانخراط، غير أن الثابت أن سوريين قد اشتركوا بالفعل في أحداث يونيو وما تلاها، لا سيما أولئك الذين ساندوا الإخوان المسلمين في مظاهرات رابعة العدوية، وفي اشتباكات الحرس الجمهوري..

وأكد مصدر أمني مصري بوزارة الداخلية أنه «تم ضبط عدد كبير من السوريين النازحين إلى مصر قاموا بالاشتراك في حوادث الشغب في المنيل وأمام جامعة القاهرة وبشارع رابعة العدوية».

وأوضح المصدر أن «منهم نساء حصلن على مبالغ مالية من عناصر الجماعة مقابل التنديد بالثورة الشعبية والاعتداء بالسب علي الثوار والجيش وقيادته حيث يحصل كل منهم علي خمسمائة جنيه في اليوم مقابل ذلك».

وقالت مصادر في المعارضة المصرية إن «ما يقرب من ٩٠ ألف سوري وسورية قد شاركوا في «مليونية دعم محمد مرسي» أمام مسجد رابعة العدوية». وقال عصام الشريف، المنسق العام للجبهة الحرة للتغيير، إن جماعة الإخوان وحلفاءها «استأجروا السوريين الذين بمصر ونقلوهم لميدان رابعة العدوية بالأوتوبيسات من كل مصر لتأييد مرسي والمشاركة في جمعة لا للعنف التي دعوا اليها». وقدم الشريف صورة مؤسفة عن وضع السوريين إذ قال «إن الجماعة وحلفاءها استغلوا حاجة اللاجئين السوريين في مصر وسوء أوضاعهم الاقتصادية وتم استئجارهم، ومن رفض تم تخويفه بالطرد».

منذ (٣٠ يونيو) والسوريون حاضرون في أخبار وتغطيات المحطات المصرية، ومن الواضح أن هذا الحضور قد تم أسطرته، تماماً مثلما تم أسطرة حضور حماس في مراحل سابقة، ففي سياق شيطنة الطرف الآخر يطيب للبعض أن يلصق به كل التهم المتاحة وغير المتاحة، ومنها أنه استعان بمرتزقة ومأجورين من جنسيات أخرى لقتل أبناء بلده، وكذلك فإن التركيز على تواجد سوريين مع تضخيم أعدادهم، يفيد في لعبة المزايدة القائمة بين طرفي الصراع حول أعداد المتظاهرين المتواجدين في الميادين، فكما يتهم الإخوان خصومهم باستخدام (الفوتوشوب) لتضخيم عدد المتواجدين في ميدان التحرير، فإن هؤلاء الخصوم يتهمون الإخوان بالاستعانة بسوريين وفلسطينيين لتكثير عدد المعتصمين في رابعة العدوية..

إن رقم الـ ٩٠ ألفاً يبدو مبالغاً به، وتفيد شهادات الناشطين السوريين في القاهرة، وغيرها من المدن المصرية، أن عدد السوريين المنخرطين في الأحداث الجارية هو أقل من ذلك بكثير، كما أن تكرار القصص عن سوريين وسوريات جابهوا رصاص الجيش المصري أمام دار الحرس الجمهوري من أجل ٥٠٠ جنيه يذكر بروايات النظام السوري عن شبان وشابات خرجوا في مظاهرات من أجل ألفي ليرة سورية..!

ومع كل ذلك فالملوم عن هذه الأسطرة وهذا التضخيم، هم أولئك السوريين (أياً كان عددهم) الذين حشروا أنفسهم في الأحداث المصرية، ونزلوا إلى الشارع ليدافعوا عن الإخوان المسلمين، ولا يخفف من ذنب هؤلاء أنهم (كما يبرر البعض) لم يكونوا مرتزقة مأجورين، بل منافحين عن قناعة وعقيدة (المنتمين منهم إلى التيار الإسلامي)، أو منافحين عن المصلحة السورية (إذ كان الإخوان قد اتخذوا موقفاً حاسماً في تأييد الثورة السورية)..

إذا كان من مرتزقة سوريين فهؤلاء لا يستحقون أي نقاش، أما السوريين الذين نزلوا لينافحوا عن عقيدة أو مصلحة وطنية سورية، فإن أقل ما يقال فيهم أنهم اتسموا بقصر النظر، بل بالغباء السياسي، ففضلاً عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من قبل مقيمين بصفة ضيوف، فإن واجب الجالية السورية في مصر كان يحتم عليها جمع المصريين المختلفين في شؤونهم الداخلية على موقف موحد من القضية السورية، أما الانحياز إلى طرف دون آخر فمن شأنه أن يدفع جزءاً كبيراً من الشعب المصري إلى اتخاذ موقف سلبي من السوريين ومن قضيتهم..

تستضيف مصر عشرات الآلاف من السوريين الذين فروا إلى هناك طلباً للأمن وسبل العيش، ونزول البعض من السوريين إلى الميادين يغير من شروط هذه الاستضافة، وربما يدفع إلى إلغائها..

وبالفعل فقد صدر قرار من القاهرة يلزم أي سوري راغب في زيارة مصر بتقديم طلب للحصول على تأشيرة دخول في السفارة المصرية، ومع أن المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، بدر عبد العاطي، قد أكد أن هذا القرار «لا يؤثر بأي حال على الموقف المصري المبدئي الداعم للثورة السورية ولنضال الشعب السوري بتنوعه وفئاته وقواه السياسية المختلفة».. إلا أن خلفية القرار واضحة تماماً، وهو ما عاد عبد العاطي إلى التلميح إليه عندما قال: «على السوريين الذين يقيمون في مصر أو يرغبون في الإقامة فيها ضمن الإطار القانوني للدولة المصرية أن يراعوا الموقف الأمني الذي تمر به البلاد حالياً»..

وحسب شهود عيان، فإن السلطات المصرية رفضت استقبال عدد من السوريين وأعادتهم من مطار القاهرة، وقال المعارض السوري البارز هيثم المالح إنه انتظر بعض الوقت في المطار قبل سماح السلطات المصرية له بدخول القاهرة، مشيراً إلى أنه رأى «نحو ٢٥ عائلة سورية تنتظر الترحيل».

رداً على كل ذلك أصدرت الجالية السورية في مصر بياناً أعلنت فيه أنها تقف على مسافة واحدة من طرفي النزاع المصريين، ودعت السوريين إلى عدم المشاركة في أي مظاهرات. وجاء في البيان أن الجالية السورية في مصر تقدر «عاليا تطلعات الشعب المصري الشقيق في تحقيق مطالبه وأهدافه في الحرية والكرامة، وتثمن هذه الحرية التي يتمتع بها في التعبير عن نفسه وأهدافه دون خوف من مصير مشابه لما يعانيه أهلنا في سوريا». وأضاف البيان: «لم نكن ولن نكون طرفا في الأزمة السياسية الحاصلة الآن في الشارع المصري الذي نحترم كامل خياراته، وإننا لم ولن نحتشد تأييدا لهذا الفريق المصري أو ذاك، وكل سوري يشارك في أي اصطفافات سياسية مصرية يعبر عن شخصه ويتحمل تبعاته القانونية».

وأهاب البيان «بكافة القوى والتيارات والأحزاب السياسية المصرية عدم الزج بالجالية السورية فيما يحدث الآن في الشارع المصري بسبب تصرف فردي (قد يحدث) وعدم الالتفات للحملات الإعلامية غير المسؤولة»

وقع البيان أكثر من عشرين تياراً وتجمعاً بينها: مكتب (سوريا الأحرار) في مصر، و(تنسيقية شباب الثورة السورية) بالقاهرة، ومؤسسة (زيتون)، و(تنسيقية الثورة السورية) في مصر، و(رابطة الرياضيين السوريين الأحرار)، و(تيار الكرامة الوطني)، و(تيار بناة المستقبل)، و(رابطة السوريات) وغيرها..

ربما لا يستطيع هذا البيان أن يمحو الخدش الذي أصاب صورة السوريين في مصر، ولكن يمكنه، مع بقية الجهود العاقلة، أن يحمي هذه الصورة من الكسر.

«أبيض وأسود بالأحمر»

محاولة لكسر عنف الحرب اليومي بالألوان

مهيار الفارس

بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠١٢ تأسّست على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» صفحة «أبيض وأسود بالأحمر»، وهي بحسب القائمين عليها: (صفحة مفتوحة لأعمالكم الطباعية من ملصق، وشعار (logo)، وصورة فوتوغرافية، وحفر على المعدن، وطباعة على الحجر، وكاريكاتير وجوه، وكاريكاتور سياسي.... الخ).

مع التنويه إلى أنّ إدارة الصفحة لا تشترط لقبول عرض ومشاركة أعمال الفنانين إلاّ ما تصفه ب «السوية الفنية»، محدّدين سياستهم الفكرية باحترام تنوّع التقنيات الفنية، واحترام حريّة التعبير، إذ بالنسبة لهم (لا حواجز أمام عصافير الخيال). مضيفين في تعريف سياستهم الفكرية: (إنّنا نؤمن ببلد آخر، مختلف. بلد حرية، وديمقراطية، وحقوق إنسان، ودستور فوق الجميع، وتداول للسلطة، وبرلمان حقيقي، وقبول للآخر المختلف، وقضاء مستقل، وحرية تعبير و... علمانية لما لا. لستم مضطرون للإيمان بما نؤمن، ولكن صفحتنا مفتوحة لكم، للذين يريدون لقمة الكرامة مع لقمة الخبز.). اليوم وبعد عام من إنشائها لا تزال صفحة «أبيض وأسود بالأحمر» قادرة على مواكبة الحدث الثوري رغم تعقيداته السياسية والعسكرية والميدانية، وذلك من خلال اللوحة واللون والصورة، فمؤخراً تشارك الناشطون السوريون والمهتمون على صفحاتهم على موقع «فيسبوك» صورة سيدة ترفع ملعقة بوجه العالم الذي يتابع بصمت الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أطلقته المعتقلات السياسيات في سجن «عدرا» للنساء بدمشق، وهو السجن المركزي في العاصمة، وعلى الرغم من شدّة التعتيم الإعلامي فقد أفادت بعض الأخبار أنّ بينهنّ نساء حوامل، وطفلة في السابعة من عمرها، وذلك احتجاجاً على عدم عرضهنّ على أي جهة قضائية أو إخلاء سبيلهنّ. واللوحة موقعة باسم الفنانة «Diala Brisly».

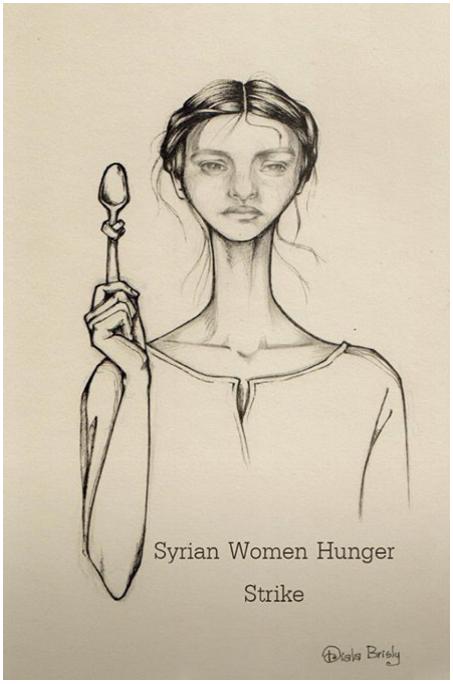

نتابع على الصفحة أعمال الخطاط السوري «منير شعراني»، ولوحات الفنان السوري «يوسف عبدلكي» جنباً إلى جنب مع أعمال متنوعة فنياً من التصوير إلى الغرافيك والفن التشكيلي لأسماء شبابية مثل نجلاء الوزة، عمران حنظاوي، حسين حداد، جاد السماوي، عامر عدوان وآخرون. «أبيض وأسود بالأحمر» محاولة لكسر قسوة العنف اليومي بالألوان، فهي تعيد إنتاج مفردات الحياة السورية اليومية كما يعيشها فنانوها بمختلف خبراتهم الحياتية والفنية وآرائهم السياسية. تحاول أن تتواصل مع الشباب الذي هُجّر أو غادر سورية، مع المُحملين بالألم والاغتراب أينما كانوا تلفهم عزلتهم في دمشق أو باقي المحافظات السورية المسكونة بغلاء الأسعار وصوت الطائرات وانعدام المواد الطبية، وذلك بهدف خلق شرخ في جمود حالة الموت السوري الذي نعيشها كسوريين منذ ما يُقارب العامين ونصف. محاولة بسيطة جداً لإضافة لمسة من لون على وحشة يومياتنا.

للمزيد:

www.facebook.com/white.and.black.in.red

نضال سيجري.. خانتني حنجرتي فاقتلعتها

ما الذي بقيّ من أوراق الشجر؟!

يارا بدر

في آخر لقطات المسلسل الكوميدي الساخر الشهير «ضيعة ضايعة» يقول الممثل السوري نضال سيجري (١٩٦٥-٢٠١٣): (ما عاد في أسعد خلص.. رح اشتقلو.. بس خلص راح). يمد يده ملوحاً بوداع حزين، ويدير ظهره.

يوم الخميس ١١ تموز ٢٠١٢ رحل نضال سيجري. بصمت وابتسامة بعد ثلاث سنوات من الصراع مع مرض السرطان، ليكون آخر ظهور له على خشبة المسرح التي قدّم من خلالها ٣٥ عملاً مسرحياً كممثل أو مخرج، عبر خشبة المسرح القومي في مدينة اللاذقية، إذ وكما تمنّى سيجري، هناك ودّعه من استطاع من أصدقائه الحضور في يوم الجمعة ١٢ تموز، دون أن يكون أمر بالعادة القديمة أن يلتقي سيجري محبيه في كواليس خشبة المسرح قبل العرض أو بعده، فاليوم وبعد سنتين وأكثر من نزيف الدم السوري فإنّ الكثير من أصدقاء سيجري غدا مُهجّراً خارج سوريا، بعضهم مات، وبعضهم مُعتقل، وعليه فقد نعاه الكثيرون عبر صفحات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» و«تويتر»، نعاه كلّ من عرفه ممثلاً مسرحياً وتلفزيونياً، صديقاً، ومواطناً هو الذي استطاع التمسّك بخطابه الإنساني وإن فقد صوته، ولم يفقد في ضروب سنتين من عنف وعنف مضاد بوصلته الإنسانية، رفض الخندقة السياسية وبحث عن الإنسان داخل كل مواطن سوري مُلقياً بالإيديولوجيات والأفكار النمطيّة المُسبقة بعيداً عنه، كي لا تشوّه ابتسامته الطيبة.

آخر ما كتبه سيجري على صفحته على «فيسبوك» كان: (وطني مجروح، وأنا أنزف.. خانتني حنجرتي فاقتلعتها.. أرجوكم.. لا تخونوا وطنكم).

هكذا هو نضال سيجري الذي اضطر إلى استئصال حنجرته وتركيب واحدة اصطناعية، كانت تساعده على الكلام بصوت مبحوح، ويعتذر عن ضعف صوته في كل مرة يلتقي فيها شخصاً. إلاّ أنّه بصوته المبحوح تحدّث بإيمان مع بداية الثورة السورية أمام الرئيس الأسد في اجتماعه بوفد الفنانين الذي ضمّ ٣٥ فناناً عن أهميّة الحوار مع شخصيات معارضة تنشد الحوار كسبيل وحيد للخروج من الأزمة، كما اعتبرتها الحكومة السورية آنذاك.

يومها لم يُصغ أحد إليه. لاحقاً كتب على صفحته على «فيسبوك» كثيراً عن إيمانه بقيم تبدو رومانسية غير عملية في واقع وحشي طحن المواطن معتقلاً وشهيداً تحت التعذيب ومفقوداً ومُهشّماً نتيجة القصف العشوائي والقنابل المسمارية والبراميل المتفجّرة، كتب عن الحب كوسيلة للنجاة بين السوريين من شبح الطائفية، كتب عن التسامح وعن الأطفال الذين عمل معهم كثيراً ممثلاً ومخرجاً، كتب كلمات تذكّر بروح شخصية أحبّها سوريون كثر اسمها «أسعد خرشوف»، بطيبته الدائمة، بساطته التي تكاد تلامس السذاجة، وحبّه للآخرين ولسكان ضيعته المنسية. تلك الضيعة التي ابتلعتها تأثيرات النفايات النووية التي طُمِرَت في أرضها بفعل الفساد العام، غابت الضيعة بسكانها الطيبين واستمرّ الفساد.

إلاّ أنّ نضال سيجري الذي ودّع بحزن من يعرف أنّ لا لقاء آخر، وودّع صوته. حاول خلال الفترة الماضية مقاومة المرض بكل الوسائل، تمسّك بالأمل في قيمه الأخلاقية العالية، وحبّه للعمل، فعمل عام ٢٠١٢ في مسلسلي «الأميمي» و«بنات العيلة»، بالإضافة إلى عمله كمعاون فني في مسلسل «أرواح عارية». ثمّ قدّم فيلماً تلفزيونياً هو الوحيد في مسيرته الفنية بعنوان «طعم الليمون» عن اللاجئين الجولانيين والفلسطينيين في في مخيم جرمانا في ريف دمشق، كما واصل العمل مع الليث حجو مخرج «ضيعة ضائعة» بجزئيه ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في مسلسل «خربة» بدور رجل لا يتكلم، وحالياً يُعرض له آخر تعاون فني قدّمه في مسلسل «سنعود بعد قليل».

قليلون هم الباقون من القادرين على أن يجمعوا شرائح كبيرة من السوريين، مثقفين وفنانين وشباب ولو على كلمة واحدة هي «الرحمة والسلام لروحك»، فورقة جديدة تسقط عن شجرة اسمها سوريا، ويمتد اليباس، أما نحن الجمهور فلنا بقايا شريط مصّور، والأمل بأننا سنعود يوماً.

«سكايز» مركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية

فداء يونس

أفرد تقرير «سكايز» حيزا للانتهاكات على الساحة الاعلامية والثقافية في سوريا خلال حزيران/ يونيو ٢٠١٣، اتسمت بالدموية الشديدة مع العثور على جثة المغنّي الشعبي الحلبي عبد الرحمن رستم في نهر قويق (٦/٣)، ومقتل كل من الناشطين الاعلاميين محمد زين (٦/٦) ورعد رستم (٦/١٨) ونجيب درويش في حلب أيضاً (٦/٢١)، ومجد البلخي (٦/١) وكنان المحاميد في درعا (٦/٢٩)، وعبد الكريم الموسى في حمص (٦/٢٨). وأصيب كل من مراسل تلفزيون «أورينت نيوز» محمد معاذ في ريف دمشق (٦/٦)، ومراسل «الجزيرة» عمار الحاج في دير الزور (٦/٢٦)، والناشطيَن الإعلاميين عدي البردان في درعا (٦/١٥) وعمر القابوني في دمشق (٦/١٩)، واعتدى الجيش الحر على أحد كوادر «شبكة شام الاخبارية» في درعا بالضرب المبرح والتعذيب (٦/١٦)، وعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على الصحافي فرهاد احمه في القامشلي (٦/٢٩).

اعتقل النظام الكاتب سامر رضوان (٦/١٨) وأطلق سراحه بعد ثلاثة أيام، والسناريست فؤاد حميرة في اللاذقية (٦/٢٧)، ومهندس الفيديو عبد الرحمن ريا في دمشق (٦/٦)، فيما حكم على الصحافي بلال بلال بالسجن ١٥ سنة (٦/٩)، وصدت مذكرة توقيف غيابية بحق فيصل القاسم من «الجزيرة» (٦/١٧)؛ في حين اعتقلت «جبهة النصرة» الناشطين الاعلاميين مصطفى الأحمدي في حلب (٦/١٣) ومصعب الحامدي ويلمز باشا في الرقة (٦/١٤)، وتنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام» الناشط الاعلامي عبود الحداد في إدلب (٦/٢٦).

وسُجّل اختفاء الصحافيَين الفرنسيَين ديدييه فرنسوا وإدوار الياس في حلب (٦/٦)، ومراسل قناة «السوري الحر» عامر هويدي في دير الزور (٦/١٥)، وانقطاع الاتصال بمراسل قناة «أورينت نيوز» محمد الزهوري في القصير (٦/٦)، وألغي اعتماد مراسلي قناة «سكاي نيوز» (٦/١٩)، واستهداف طاقم قناة «الآن» في مطار منغ في حلب (٦/١٥)، في حين منعت السلطات المصرية دخول المخرج السوري نضال حسن إلى أراضيها بناء على طلب سفارة بلاده في القاهرة (٦/١٠).

كاريكاتير العدد

رمضان وأزمة السوريين الاقتصادية

جورجيت أسعد

في أول أيام شهر رمضان، كان المواطن السوري أمام أزمة معيشه اليومي، يُعاني بعيداً عن حقل الثورة والسياسة، وإن كانت جذور الأزمة تتداخل وتتشابك في هذا الوضع الحرج، خاصة بعدما تجاوز سعر صرف الليرة السورية حاجز ال٣٠٠ ليرة بالنسبة للدولار الواحد، ولم تعد تنفع تصريحات السيد أديب ميالة حاكم مصرف سوريا المركزي في التغطية على هذه الأزمة أو أسبابها.

حيث يرى ميالة مع بعض الموالين أن سبب غلاء الاسعار نابع أصلاً من تدهور قيمة العملة السورية، وبالتالي يكون الحل دائما بضخ كميات من الدولارات في السوق، وقد صرح ميالة بأن هذه الدولارات استطاعت، ربما لساعات أو أيام، أن ترفع سعر الصرف إلى ٢٦٥ ليرة للدولار الواحد، فيما طمأننا رئيس الحكومة وائل الحلقي بأن البضائع الإيرانية قادمة، فالحكومة السورية قد الغت قبل اشهر الرسوم المفروضة على البضائع القادمة من ايران بهدف تسهيل عبور السلع دون قيود الى الاسواق السورية .

أما رئيس جمعية الصاغة ورئيس غرفة تجارة وصناعة دمشق فكلمة السر لديهما للخروج من هذه الأزمة، تكمن في استبدال العملة السورية بوحدات نقدية جديدة، بهدف قطع الطريق على بعض الأطراف الدولية التي تضارب على قيمة الليرة السورية، وهذه الأطراف تملك مخزوناً كبيرا منها، مع أن السادة المشار إليهم سابقاً، لم يأخذو بعين الاعتبار أن تلك الأطراف قادرة على الدخول إلى السوق السورية واستبدال مخازينها من العملة القديمة بالعملة العتيدة القادمة.

بعيدا عن هذه التفاصيل، تبدو أزمة الاقتصاد السوري أشد تعقيدا من التصورات الرسمية لها ومن تصوراتهم للحلول أيضاً، حيث أدت طريقة مواجهة النظام للثورة في سوريا خلال ما يقرب من العامين وأربعة أشهر إلى شلل شبه كامل في كل مناحي الانتاج وتصنيفات الدخل القومي، فالزراعة والصناع في حالة دمار وشلل كامل، وعائدات السياحة سنوياً في سوريا قبل الأحداث تبلغ ٨ مليارات دولار، وما يوازيها من عائدات النفط، وكلها هبط المنحى البياني لها باتجاه الصفر، وتلاشى سوق العقارات من الاقتصاد السوري، وكاد يتبخر مخزون البنك المركزي من العملة الصعبة، عن طريق الضخ المتكرر في السوق للحفاظ على قيمة الليرة، أو عن طريق النهب وتهريب العملة الصعبة خارج سوريا، ندرك حجم الكارثة الاقتصادية التي أدخلنا النظام في نفقها، دون أن يفكر في حجم الكارثة الانسانية لمنعكسات هذه الأزمة الإقتصادية.

الحصار الاقتصادي المفروض على النظام السوري شلّ عمليات التصدير والاستيراد، ورفع الحاجة لمواد الطاقة النفطية والكهربائية التي تبدو الدولة عاجزة عن تأمينها، بالتزامن مع الحالة الأمنية التي تكفلت بشل كل أشكال الانتاج، إضافة لتقطيع أوصال البلد بين المدن وداخلها أيضاً، لدرجة تعذر معها توزيع أي منتج في حال تواجده، فغدا الاقتصاد السوري منهك أو أنه دخل في حالة موت سريري، وحاكم مصرف سوريا المركزي وعد بضخ المزيد من العملة الصعبة للحفاظ على توازن الحد الأدنى في سعر الصرف، لكن هذه الدولارات يجب أن تبقى في السوق، بحيث يمنع تداولها، فعادوا إلى الحل الأمني لثمانينات القرن الماضي، حيث وافقت اللجنة الاقتصادية المصغرة برئاسة رئيس الحكومة على مشروع قانون تشريعي يقضي بتجريم كل من يتعامل بغير الليرة السورية، عبر فرض غرامات مالية وعقوبة بالسجن تتراوح بين ثلاث الى عشرة سنوات، فأين سيضخ ميالة دولاراته؟ ومن سيبتلعها إذا؟